



Distr.
GENERAL
A/34/755
8 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٤٥ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد أرنت زوغاريا (النمسا)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون :

" نزع السلاح العام الكامل :

" (أ) تقرير لجنة نزع السلاح ؛

" (ب) تدابير بناء الثقة : تقرير الأمين العام ؛

" (ج) دراسة عن جميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي : تقرير الأمين العام ؛

" (د) دراسة عن الصلة بين نزع السلاح والأمن الدولي : تقرير الأمين العام " .

في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين ، عملا بقرارات الجمعية العامة ٣٣ / ٧١ و ٣٣ / ٧٢ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ و ٣٣ / ٩١ باء وهاء وطاء المؤرخة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

٢ - وقررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٤ المعقودة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، بناء على توصية من مكتبها ، ادرج هذا البند في جدول أعمالها واحالته الى اللجنة الاولى .

٣ - وقررت اللجنة الاولى ، في جلستها ٢ المعقودة في ١ تشرين الاول / اكتوبر ، اجراء مناقشة عامة مشتركة لما اعيل اليها من بنود تتصل بنزع السلاح ، وهي البنود من ٣٠ الى ٤٥ ، و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ .

••/••

ودارت المناقشة العامة حول هذه البنود في الجلسات من ٤ الى ٣٠ المعقودة في الفترة الممتدة من ٦ تشرين الأول / اكتوبر الى ٥ تشرين الثاني / نوفمبر (A/C.1/34/PV.4-30) .

٤ - وعرضت على اللجنة الاولى ، بصدد البند ٤٥ ، الوثائق التالية :

(أ) تقرير لجنة نزع السلاح (١) ؛

(ب) رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام (A/34/69) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ١٣ شباط /فبراير ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الألمانية لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام (A/34/85) ؛

(د) رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان /ابريل ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام (A/34/183) ؛

(هـ) رسالة مؤرخة في ٢٢ ايار /مايو ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام (A/34/275-S/13344) ؛

(و) رسالة مؤرخة في ٦ تموز /يوليه ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لسرى لانكا لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام ، يحيل بواسطتها وثائق الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو من ٤ الى ٩ حزيران /يونيه ١٩٧٩ (A/34/357) ؛

(ز) رسالة مؤرخة في ٢٧ تموز /يوليه ١٩٧٩ وموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام ، يحيل بواسطتها نص القرارات والبيانات الختامي للمؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد في فاس ، في الفترة من ٨ الى ١٢ ايار /مايو ١٩٧٩ (A/34/389 و Corr.1) ؛

(ح) رسالة مؤرخة في ١٣ آب /اغسطس ١٩٧٩ وموجهة من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام (A/34/414) ؛

(ط) تقرير الأمين العام عن تدابير بناء الثقة (A/34/416 و Add.1) ؛

(ي) تقرير الأمين العام عن نزع السلاح والأمن الدولي (A/34/465) ؛

(ك) مذكرة من الأمين العام يحيل بواسطتها التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة

الذرية لعام ١٩٧٨ (A/34/497) ؛

(ل) تقرير الأمين العام عن جميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي (A/34/519) ؛

(م) رسالة مؤرخة في ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لكوبا

لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام ، يحيل بواسطتها البيان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٧

(A/34/27)

دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (A/34/542)؛

(ن) رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين للبرتغال وبولندا وفيجي وكولومبيا ولبنان وليسوتو لدى الأمم المتحدة (A/34/566)؛

(س) رسالة مؤرخة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفلندا، والنرويج لدى الأمم المتحدة (A/C.1/34/4)؛

(ع) رسالة مؤرخة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام (A/C.1/34/5).

ثانيا - النظر في مشاريع القرارات

ألف - مشروع القرار A/C.1/34/L.7 و Rev.1

٥ - في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار (A/C.1/34/L.7) عنوانه "عقد اتفاقية دولية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية" عرضه ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة ٣١ المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم صاحبها مشروع القرار هذا مشروع قرار منقح أضاف عبارة "عن طريق التفاوض" الى الفقرة ٢ من المنطوق.

٦ - وفي الجلسة ٣٦ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار A/C.1/34/L.7/Rev.1 دون تصويت (انظر الفقرة ١٨، مشروع القرار ألف).

باء - مشروع القرار A/C.1/34/L.20 و Rev.1

٧ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت اسبانيا، اكوادور، المانيا (جمهورية - الاتحادية)، ايرلندا، ايطاليا، بلجيكا، بوليفيا، تركيا، الدانمرك، رومانيا، زائير، السويد، غانا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، مشروع قرار (A/C.1/34/L.20) عنوانه "تدابير بناء الثقة" عرضه ممثل جمهورية المانيا الاتحادية في الجلسة ٣٤ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما بعد نقح مشروع القرار بحذف عبارة "على أساس اقلية" من الفقرة ١ من المنطوق

(A/C.1/34/L.20/Rev.1) فاشترك في تقديمه بشكله المنقح أصحابه الأصليون وكذلك اوروفسواي وشيسلي وموريشيوس .

٨ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر، نقح ممثل جمهورية المانيا الاتحادية شفويا مشروع القرار المنقح مرة اخرى . وتألف التنقيح الشفوي من اضافة عبارة " والبيانات ذات الصلة المدلى بها في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة " الى الفقرة ٢ من المنطوق . وقدّم الأمين العام في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر بيانا (A/C.1/34/L.44) بالآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار .

٩ - وفي الجلسة ٤١ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، صوتت اللجنة الاولى على مشروع القرار A/C.1/34/L.20/Rev.1 بصيغته المنقحة ، وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

(أ) أقرت الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المنطوق ، التي طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اجراء تصويت منفصل عليها ، بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت ؛

(ب) أقر مشروع القرار في مجمله بدون تصويت (انظر الفقرة ١٨ ، مشروع القرار با) .

جيم - مشروع القرار A/C.1/34/L.23

١٠ - في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، افغانستان ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، فييت نام ، منغوليا ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ، مشروع قرار (A/C.1/34/L.23) عنوانه " عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر " ، وقدّمه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر .

١١ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر، وقبل أن تشع اللجنة الاولى في التصويت على مشروع القرار A/C.1/34/L.23 ، اقترحت مصر تمديلا شفويا على مشروع القرار قبله مقدمو المشروع . وكان التعديل يتألف من اضافة عبارة " ويؤدي في النهاية الى ازالة الأسلحة النووية بصورة تامة " . وعليه ، أقر مشروع القرار A/C.1/34/L.23 ، بصيغته المعدلة شفويا ، بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ١٨ وامتناع ٢٢ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ١٨ ، مشروع القرار جيم) .

دال - مشروع القرار A/C.1/34/L.25

١٢ - وفي ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر، قدمت استراليا واندونيسيا وايرلندا والدانمرك ورومانيا

والسويد وكندا والنرويج والنمسا ونيجييريا ونيوزيلندا وهولندا واليابان ، مشروع قرار (A/C.1/34/L.25) عنوانه " حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة " ، واشتركت في تقديمه بعد ذلك اوروغواي ، وقدمه ممثل كندا في الجلسة ٣٥ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

١٣ - وفي الجلسة ٤١ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، أقرت اللجنة الاولى مشروع القرار A/C.1/34/L.25 بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ١٠ وامتناع ١١ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ١٨ ، مشروع القرار دال) .

١٤ - مشروع القرار A/C.1/34/L.30

١٤ - وفي ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت الدانمرك ، وسرى لانكا ، والسويد ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، والمكسيك ، والنرويج ، والنمسا ، وهولندا ، مشروع قرار (A/C.1/34/L.30) عنوانه " دراسة الترتيبات المؤسسية المتعلقة بحملية نزع السلاح " ، واشتركت في تقديمه بعد ذلك أيضا اوروغواي وايرلندا وباكستان وتونس ويوغوسلافيا ، وقدمه ممثل السويد في الجلسة ٤٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر . وقد قدم الأمين العام في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر بيانا (A/C.1/34/L.51) بالآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار .

١٥ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار A/C.1/34/L.30 بتصويت مسجل بأغلبية ١٠٢ صوتا مقابل ٩ وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ١٨ ، مشروع القرار هـ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايداليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بوتان ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكامبيون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، فواتيمالا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المصرب ،

المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ،
النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ،
هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمــن
الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المحاضر : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، منغوليا ، هنغاريا .

المتن : افغانستان ، البرازيل ، الرأس الأخضر ، ساحل العاج ، سيراليون ، غينيا ،
كوبا ، النيجر ،

واو - مشروع القرار A/C.1/34/L.38 و Rev.1

١٦ - وفي ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت اثيوبيا والارجنتين وباكستان وبيرو والسويد ومصــر
والمكسيك ونيجيريا مشروع قرار (A/C.1/34/L.33 و Corr.1) عنوانه " محادثات الحد من الأسلحة
الاستراتيجية " اشتركت في تقديمه فيما بعد كذلك استراليا واوروغواي وعرضه ممثل المكسيك فـي
الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر .

١٧ - وفي الجلسة ٤٣ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، وقيل أن تشـرع اللجنة الاوـلى
في التصويت على مشروع القرار A/C.1/34/L.38 و Rev.1 ، قامت المكسيك ، بموافقة مقدمي مشروع القرار
الآخرين ، بتنقيحه شفويا ، وذلك بحذف " رغم كونها تدبيرا من قبيل الحد من الأسلحة وليس تدبيرا
لنزع السلاح " الواردة في الفقرة الفرعية ٤ (أ) من المنطوق بحيث تنتهي الجملة بعبارة " الدولتين
الحائزتين لأهم ترسانات الأسلحة النووية " . وبعد ذلك صوتت اللجنة على مشروع القرار (A/C.1/34/
L.38) وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

(أ) اعتمدت الفقرة ٢ من المنطوق التي طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية اجراء تصويت منفصل عليها بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ١٣ عضوا عن التصويت ؛
(ب) أقر مشروع القرار ككل بصورته المنقحة شفويا دون تصويت . (انظر الفقرة ١٨ ، مشروع
القرار واو) . وبعد ذلك ، عمم في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر مشروع القرار بصورته المنقحة شفويا
(A/C.1/34/L.38/Rev.1) .

ثالثا - توصيات اللجنة الاولى

١٧ - توصي اللجنة الاولى الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

نزع السلاح العام الكامل

ألف

عقد اتفاقية دولية تحظر استحداث وانتاج
وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرار لجنة الأسلحة التقليدية المؤرخ في ١٢ اب/ افسطس ١٩٤٨ الذي عرف
أسلحة التدمير الشامل بأنها تتضمن الأسلحة المتفجرة الذرية ، وأسلحة المواد الاشعاعية ،
والأسلحة الكيميائية والبيولوجية الفتاكة ، وأى أسلحة تستحدث في المستقبل وتتسم بخصائص
تضاهي ، في أثرها التدميري ، خصائص القنبلة الذرية وفيها من الأسلحة المذكورة أعلاه ،
وان تشير الى قرارها ٢٦٠٢ جيم (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر
١٩٦٩ ،

وان تشير الى الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية
العامة (٢) التي تنص على أنه ينبغي عقد اتفاقية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال
الأسلحة الاشعاعية ،

واقترانها منها بأن هذه الاتفاقية سوف تعمل على تجنب الجنس البشري الأخطار المحتملة
الناجمة عن استعمال مواد اشعاعية بقصد احداث تدمير أو اضرار أو اصابات عن طريق الاشعاع
الناجم عن انحلال هذه المواد ، فتسهم بذلك في تعزيز السلم وتفادي خطر نشوب الحرب ،

١ - ترحب بتقرير لجنة نزع السلاح (٣) فيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية ، ولا سيما
ما ذكرته من اعترافها مواصلة النظر في اقتراحات لعقد اتفاقية تحظر هذه الأسلحة في دورتها
السنوية القادمة ؛

٢ - ترجو من لجنة نزع السلاح أن تشرع في أقرب وقت ممكن في تحقيق اتفاق ، عن
طريق التفاوض ، حول نص اتفاقية من هذا القبيل وتقديم تقرير الى الجمعية العامة عن النتائج
المحرزة كي تنظر فيه خلال دورتها الخامسة والثلاثين ؛

(٢) القرار د - ١٠ / ٢ .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق

٣ - ترجو من الأمين العام أن يحيل الى لجنة نزع السلاح جميع الوثائق المتصلة بما أجرته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين من مناقشات لحظر استحداث ونتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية ؛

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والثلاثين بنودا معنوننا " حظر استحداث ونتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية " .

باء

تدابير بناء الثقة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٣ / ٩١ بـ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تدابير بناء الثقة ،

ورقية منها في القضاء على مصادر التوتر بالطرق السلمية ، والاسهام بذلك في تعزيز السلم والأمن في العالم ،

وان تشدد مجددا على أهمية ما جاء في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٤) من أن من الضروري ، لتسهيل عملية نزع السلاح ، اتخاذ تدابير واتباع سياسات لتعزيز السلم والأمن الدوليين وبناء الثقة فيما بين الدول وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،

وان تسلم بضرورة والحاج اتخاذ خطوات أولى للتقليل من خطر وقوع منازعات مسلحة نتيجة لسوء فهم أو سوء تفسير أنشطة عسكرية ،

وان تؤكد من جديد اقتناعها بأن الالتزام بتدابير بناء الثقة يمكن أن يسهم في تعزيز أمن الدول ،

وان تدرك ان ثمة حالات تنفرد بها مناطق معينة ، تؤثر على طبيعة تدابير بناء الثقة الممكن اتخاذها في تلك المناطق ،

واقترعا منها بأن يوسع الامم المتحدة ، وفقا لميثاقها ، أن تقوم بدور هام في تهيئة الظروف التي تفضي الى النظر في تدابير لبناء الثقة ،

(٤) القرار د ل - ٢ / ١٠ .

- وان تسلم بأن توفر حد أدنى من الثقة فيما بين الدول في منطقة ما يبسر وضع تدابير لبناء الثقة ،
- وان تحيط علما بما قدمته الدول الأعضاء من آراء وتجارب الى الأمين العام (٥) وفقا للفقرة ٢ من القرار المذكور آنفا ،
- ١ - توصي جميع الدول بأن تواصل النظر في وضع ترتيبات لتدابير معينة لبناء الثقة ، أخذة في اعتبارها الظروف والمقتضيات المحددة لكل اقليم ؛
- ٢ - تقرر اجراء دراسة شاملة حول تدابير بناء الثقة آخذة في اعتبارها الردود التي تلقاها الأمين العام (٥) والبيانات ذات الصلة المدلى بها في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ؛
- ٣ - ترجو من الأمين العام أن يضطلع بهذه الدراسة بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين المؤهلين يقوم بتصيينهم على أساس جغرافي عادل ، وأن يقدم الدراسة الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ؛
- ٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا عن أعمال فريق الخبراء الحكوميين الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛
- ٥ - تدعو الدول التي لم ترد بعد على طلب الأمين العام المقدم وفقا للفقرة ٢ من القرار ٣٣ / ٩١ بآء الى أن تفعل ذلك وأن تقوم باطلاع فريق الخبراء على آرائها وتجاربها عن طريق الأمين العام ؛
- ٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والثلاثين البنود المعنون " تدابير بناء الثقة " .

جيم

عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة
في الوقت الحاضر

ان الجمعية العامة ،
ان تدرك أن نشوب حرب نووية سيؤدي الى آثار مدمرة تشمل البشرية جمعاء ،

وان تشير الى قرارها ٣٣/٩١ واو المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ والذي طلبت فيه الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع عن اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر ، وكذلك الى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا توجد في أراضيها أسلحة نووية ، الامتناع عن اتخاذ أى خطوات من شأنها أن تؤدى بشكل مباشر أو غير مباشر الى اقامة أسلحة من هذا القبيل في أراضيها ،

وان تضع في اعتبارها أن دولا عديدة أعربت بوضوح عن عزمها منع اقامة أسلحة نووية في أراضيها ،

وان ترى أن عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر من شأنه أن يشكل خطوة نحو تحقيق الهدف الأعم المتمثل في السحب الكامل للأسلحة النووية من أراضي الدول الأخرى فيما بعد ، مما يساهم في منع انتشار الأسلحة النووية ، ويؤدى في النهاية الى ازالة الأسلحة النووية بصورة تامة .

١ - تعتقد أن من الضروري دراسة امكانيات ابرام اتفاق دولي بشأن عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر ؛

٢ - ترجو ، تحقيقا لهذه الغاية ، من الأمين العام أن يطلب من جميع الدول أن تحيل اليه آراءها ومقترحاتها فيما يتعلق بامكانية ابرام الاتفاق المذكور في الفقرة ١ أعلاه من هذا القرار ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، تقريراً عن هذه المسألة ؛

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والثلاثين بنسبها بعنوان "عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر" .

دال

حظر انتاج المواد الانشطارية لأفراض صنع الأسلحة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٣/٩١ حاء المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ والذي رجحت فيه من لجنة نزع السلاح أن تقوم ، في مرحلة مناسبة من مراحل تنفيذها للاقتراح المبين في برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٦)

(٦) القرار د ١٠ - ٢ .

بالنظر على وجه الاستعجال ، في مسألة وقف وتحريم انتاج المواد الانشطارية لأفراض صنع الأسلحة النووية وسائر الأجهزة المتفجرة النووية ، على نحو يمكن التحقق منه بصورة كافية ، وأن تواصل اعلام الجمعية العامة بما تحرزه من تقدم في نظرها في هذه المسألة ،

وان تلاحظ أن جدول الأعمال الذي أقرته لجنة نزع السلاح يتضمن بندا بعنوان " الأسلحة النووية من جميع الجوانب " ، وأن جدول الأعمال لعام ١٩٧٩ يتضمن بندا بعنوان " وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي " ،

وان تشير الى ما تم التقدم به من مقترحات وما جرى الا دلاء به من بيانات في لجنة نزع السلاح بشأن هذين البندين ،

وان ترى ان من شأن وقف انتاج المواد الانشطارية لأفراض صنع الأسلحة والعمل على التحويل والنقل التدريجين للمخزون منها الى مجال الاستخدام في الأفراض السلمية أن يمثلا خطوة هامة نحو وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ،

وان ترى أن حظر انتاج المواد الانشطارية لأفراض صنع الأسلحة والأجهزة المتفجرة النووية سيشمل أيضا أحد التدابير الهامة الرامية الى تسهيل منع انتشار الأسلحة والأجهزة المتفجرة النووية ،

ترجو من لجنة نزع السلاح أن تقوم ، في مرحلة مناسبة من مراحل عملها المتعلق بالبنود الممنون " الأسلحة النووية من جميع الجوانب " ، بمتابعة نظرها في مسألة وقف وتحريم انتاج المواد الانشطارية لأفراض صنع الأسلحة النووية وسائر الأجهزة المتفجرة النووية ، على نحو يمكن التحقق منه بصورة كافية ، وأن تواصل اعلام الجمعية العامة بما تحرزه من تقدم في نظرها في هذه المسألة .

ها٦

دراسة الترتيبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح

ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا ومسؤولية أساسية في ميدان نزع السلاح ،

وان تشير مع الارتياح الى التدابير المضطلع بها نتيجة لدورها الاستثنائية العاشرة من أجل بث الحياة من جديد في جهاز نزع السلاح القائم ، والقيام ، بطريقة مناسبة ، بتشكيل محافل ذات طابع تمثيلي أفضل لمداولات ومفاوضات نزع السلاح ،

وان تلاحظ ان البنود المتزايدة في جدول أعمال نزع السلاح وتعدّد القضايا التي تنطوي عليها وكذلك المشاركة الأكثر نشاطا من قبل عدد كبير من الدول الأعضاء ، توجد أعباء متزايدة

على الأمم المتحدة فيما يتعلق باضطلاعها بإدارة شؤون نزع السلاح لخدمة أفراض مثل تعزيز عملية نزع السلاح والتحصير الفني لها وتنفيذها ومراقبتها ،

وإن تشير الى توصية هيئة نزع السلاح (٧) المعتمدة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ،
بوجوب دراسة المتطلبات ذات الطابع المؤسسي والاجرائي بغية تسهيل عملية نزع السلاح وضمان تنفيذ اتفاقات نزع السلاح ، بما في ذلك المقترحات ذات الصلة المشار اليها في الفقرة ١٢٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة أو المقدمة في محافل أخرى ،

واقترانها منها بأن اجراء دراسة شاملة للترتيبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح سيكون مستصوبا لتوفير مقررات مدروسة بعناية ، بشأن ما تتطلبه تلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة في عملية نزع السلاح من تنظيم واختصاصات وهيكل ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، باجراء دراسة شاملة تقيم المتطلبات المؤسسية الحالية والاحتياجات المقدرة مستقبلا فيما يتعلق باضطلاع الأمم المتحدة بإدارة شؤون نزع السلاح ، وتعمل ما يمكن أن يفي بتلك المتطلبات والاحتياجات من اختصاصات وهيكل واطار مؤسسي ، بما في ذلك الآثار القانونية والمالية المترتبة على ذلك ، وتضع توصيات لما يمكن اتخاذه من مقررات لاحقة في هذه المسألة ؛

٢ - توصي بأن يلتزم الأمين العام ، عند اجراء هذه الدراسة ، آراء الدول الأعضاء بشأن بعض القضايا الأساسية مثل ما تستصوبه من اختصاصات وهيكل واطار مؤسسي لاضطلاع الأمم المتحدة بإدارة شؤون نزع السلاح ، وذلك لكي يفيد الخبراء من تلك الآراء ؛

٣ - تدعو جميع الحكومات الى التعاون مع الأمين العام بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة ؛

٤ - ترجو من الأمين العام تقديم تقرير نهائي الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

واو

محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية

ان الجمعية العامة ،

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٢

(A/34/42) ، الفرع رابعا ، الفقرة ١٩ .

ان تشير الى قراراتها ٢٦٠٢ ألف (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، و ٢٩٣٢ باء (د - ٢٧) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ، و ٣١٨٤ ألف وجيم (د - ٢٨) المؤرخين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٦١ جيم (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٨٤ جيم (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١٨٩/٣١ ألف المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٨٧/٣٢ زاي المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

وان تؤكد من جديد قرارها ٩١/٣٣ جيم المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي قامت فيه بجملة أمور منها أنها :

(أ) كبرت الاعراب عن ارتياحها للاعلانين الرسميين الصادرين في عام ١٩٧٧ عن رئيس الدولة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واللذين ذكرا فيهما أنهما على استعداد للسعي الى التوصل الى اتفاقات تتيح البدء في التخفيض التدريجي للمخزونات الموجودة من الأسلحة النووية والمضي في طريق تدويرها الكامل التام وصولا الى عالم خال حقا من الأسلحة النووية ،

(ب) أشارت الى أن أحد تدابير نزع السلاح التي تستحق ايلاءها أعلى مقام من الأولوية والتي تضمنها برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٨) ، كان ابرام الاتفاق الثنائي المعروف باسم " اتفاق الجولة الثانية من معادشات الحد من الأسلحة الاستراتيجية " (سولت ٢) الذي ينبغي أن تصقه فوراً مفاوضات أخرى بين الطرفين للحد من الأسلحة الاستراتيجية تفني الى تخفيضات وتحديدات نوعية هامة ومتفق عليها في الأسلحة الاستراتيجية (٩) ،

(ج) أكدت أنه قد تكرر في برنامج العمل أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تملك أهم الترسانات النووية ، تتحمل مسؤولية خاصة (١٠) في مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي ،

وان تلاحظ ان اتفاق الجولة الثانية من معادشات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) الذي يحمل رسمياً اسم " معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية " - قد تم التوقيع عليه أخيراً في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، وان نصه يرد في الوثيقة CD/28 للجنة نزع السلاح مع نصي بروتوكول وبيان مشترك ، موقعين في اليوم ذاته ، ونص بلاغ مشترك صدر أيضاً في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ،

(٨) القرار ١٠/٢ .

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٢ .

(١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٨ .

١ - تشارك في الاقتناع الذي عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في " البيان المشترك للمبادئ والخطوط التوجيهية الأساسية للمفاوضات اللاحقة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية " بأن من شأن الاتفاق في وقت مبكر على مزيد من الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومزيد من التخفيض فيها أن يساعد في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتقليل خطر نشوب حرب نووية ؛

٢ - تلاحظ انه لم يتيسر لاتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) أن يتجاوز نطاق فرض تحديدات معينة تسمح ، في مجموعها ، بزيادات كبيرة ، من الناحيتين الكمية والنوعية على حد سواء ، بالمقارنة بالمستويات الموجودة حاليا في الترسانات النووية ؛

٣ - ترحب بالاتفاق الذي توصل اليه الطرفان والقاضي بما يلي :

(أ) مواصلة اجراء المفاوضات ، وفقا لمبدأ المساواة والأمن المتكافئ ، بشأن تدابير لا جراء مزيد من التحديد والتخفيض في عدد الأسلحة الاستراتيجية ولا جراء مزيد من التحديد النوعي فيها ،

(ب) السعي ، في تلك المفاوضات ، الى تحقيق جملة أهداف منها ما يلي :

١ ' اجراء تخفيضات ملموسة وكبيرة في اعداد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ؛

٢ ' اجراء تحديدات نوعية في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، بما في ذلك فرض قيود على استحداث أنواع جديدة من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وعلو تجريبها ووزعها ، وعلو تحديث الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الموجودة حاليا ؛

٤ - تأمل :

(أ) أن يبدأ نفاذ معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢)) في موعد مبكر وفقا لأحكام المادة التاسعة عشرة منها ، حيث انها تشكل عنصرا حيويا لاستمرار وتقديم المفاوضات بين الدولتين الحائزتين لأهم ترسانات الأسلحة النووية ؛

(ب) ان تبدأ هذه المفاوضات التي تستهدف التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، الى اتفاق بشأن مزيد من التدابير للحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها فور بدء نفاذ المعاهدة ، كما تنص المادة الرابعة عشرة منها ، وذلك بهدف القيام قبل حلول عام ١٩٨٥ بفترة طويلة بإبرام الاتفاق الجديد الذي سيستعاض به عن المعاهدة والذي يشار اليه عادة باسم اتفاق الجولة الثالثة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٣) ؛

٥ - تأمل أيضا أن تنفذ الدولتان المتعاقدتان جميع الاتفاقات والأحكام المذكورة أعلاه وأن تبذلا قصارى جهودهما من أجل أن يجعلوا معاهدة الجولة الثالثة من محادثات الحد

من الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة سولت ٣) تشكل خطوة هامة نحو بلوغ الهدف النهائي الذي وصفه رئيس دولة كل منهما بأنه تحقيق التدمير الكامل التام للمخزونات الموجودة من الأسلحة النووية وضمان ايجاد عالم خال من هذه الأسلحة ؛

٦ - تدعو حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية الى ابقاء الجمعية العامة على علم كاف بنتائج مفاوضاتهما ، تمشيا مع أحكام الفقرتين ٢٧ و ١١٤ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والثلاثين بنسدا بعنوان " معاديات الحد من الأسلحة الاستراتيجية " .
